

اليمن – الطوارئ الكبرى

23 سبتمبر (أيلول) 2021

نظرة على الموقف

2.3 مليون	16.2 مليون	4 ملايين	20.7 مليون	30.8 مليون
طفل سيواجهون الهزال حسب التوقعات في المدة ما بين يناير (كانون الثاني) وديسمبر (كانون الأول) 2021	عدد السكان الذين سيعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد حسب التوقعات	مُهَجَّر داخليًا في اليمن	فرد في حاجة إلى المساعدات الإنسانية	نسمة عدد سكان اليمن
التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي – فبراير (شباط) 2021	التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) ¹ – ديسمبر (كانون الأول) 2020	الأمم المتحدة – فبراير (شباط) 2021	الأمم المتحدة – فبراير (شباط) 2021	الأمم المتحدة – فبراير (شباط) 2021



- الحكومة الأمريكية تعلن عن تمويل إضافي بقيمة تبلغ نحو 291 مليون دولار لصالح الجهود الإنسانية بقصد تمكين المنظمات الشريكة من مواصلة تقديم المساعدات إلى الفئات المستضعفة في اليمن بما يحفظ عليهم أرواحهم في الوقت الذي تدخل فيه الأزمة هناك عامها السابع.
- استمرار الاشتباكات في محافظة مأرب؛ وهو ما أسفر عن سقوط المزيد من الضحايا ودفع بالناس إلى النزوح، مع تواصل الدعوات من المسؤولين لدى جهات الإغاثة إلى جميع الأطراف المعنية بضرورة وضع حد لهذا الاقتتال.
- اللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد، والتي قدمتها الحكومة الأمريكية، تصل اليمن، مع تحذير السلطات المعنية هناك باندلاع موجة ثالثة من هذا الوباء.

مكتب المساعدات الإنسانية التابع
للكوالة الأمريكية للتنمية الدولية ²
710,665,648 دولارًا

مكتب السكان واللاجئين والهجرة
التابع لوزارة الخارجية الأمريكية ³
95,200,000 دولار

الإجمالي 805,865,648 دولارًا

إجمالي تمويل الجهود الإنسانية المُقدَّم من الحكومة الأمريكية
للإغاثة في اليمن في العام المالي 2021

للإطلاع على بيان وافٍ للتمويل المُقدَّم من الشركاء، يُرجى مراجعة البيان المُفصَّل في صفحة (6)

¹ التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC) عبارة عن مبادرة يُسهِم فيها عدد من الشركاء، وتُصنِّع مقياسًا موحدًا لتصنيف حدة انعدام الأمن الغذائي وحجمه. ويتراوح مقياس التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، وهو المقياس المقارن عبر مختلف البلدان وفي مختلف الأزمنة، من حده الأدنى عند المستوى الأدنى (IPC 1) ليلتحق أقصاه مع المستوى الخامس (IPC 5)؛ وهو مستوى المجاعة بالنسبة لحدة انعدام الأمن الغذائي.

² مكتب المساعدات الإنسانية التابع للكوالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/BHA).

³ مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM).

أبرز التطورات

الحكومة الأمريكية تعلن عن تمويل إضافي بقيمة قدرها 291 مليون دولار لصالح المساعدات الإنسانية في اليمن

أعلنت الحكومة الأمريكية، يوم 22 سبتمبر (أيلول)، عن تقديمها المزيد من المساعدات الإنسانية بقيمة تبلغ نحو 291 مليون دولار لصالح اليمن، وذلك في خضم تفاقم الحاجات الإنسانية في البلاد بفعل استمرار الصراع الدائر، والأزمة الاقتصادية الطاحنة، وانعدام الأمن الغذائي الحاد، وتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد هناك. ويتضمن هذا التمويل المُعلن مُؤخرًا نحو 209 ملايين دولار مُقدّمة من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فضلاً عن مبلغ يبلغ قدره نحو 82 مليون دولار من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية؛ وهي المبالغ التي من شأنها أن تُمكّن الشركاء المعنيين من مواصلة تقديم المساعدات التي تحفظ على الناس أرواحهم إلى أبناء اليمن من المهجّرين داخلياً والمتضررين من الصراع، فضلاً عن المستضعفين من اللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن. ومن شأن هذا التمويل أن يدعم تقديم المساعدات من الأغذية ومواد التغذية التي تشتد حاجة الناس إليها هناك، فضلاً عن دعم المساعدات الصحية ووسائل الحماية، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، ومنها تلك الخدمات ذات الصلة بالتصدي لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد التي ما زالت مستمرة. كذلك، يُشكّل الجزء المُقدّم، ضمن هذا التمويل الإضافي، من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، دعماً لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP)؛ وهو البرنامج الذي يتولى -في الوقت الراهن- تقديم المساعدات الغذائية إلى نحو 11,5 مليون فرد كل شهر في مختلف أنحاء اليمن؛ وهو البلد الذي يعاني فيه عدد يُقدّر بنحو 16,2 مليون فرد من انعدام الأمن الغذائي الحاد من مستوى الأزمة؛ وهو المستوى الثالث من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (IPC 3)، أو المستويات الأشد سوءاً منه.

وما زالت الحكومة الأمريكية أكبر الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية التي تُقدّم في اليمن؛ ذلك أن هذا التمويل الذي أُعلن عنه مؤخراً يرفع إجمالي المساعدات التي قدمتها الحكومة الأمريكية لليمن، منذ اندلاع الأزمة فيه، إلى نحو 3.9 مليارات دولار. ويأتي إعلان الحكومة الأمريكية عن هذا التمويل ضمن إعلان الجهات المانحة الدولية عن تعهداتها بتقديم مبلغ قدره 600 مليون دولار في أثناء المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الذي عُقد بشأن اليمن يوم 22 سبتمبر (أيلول)، والذي عُقد على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. غير أن الحكومة الأمريكية ما زالت تُشدد على الدعوات من أجل زيادة عدد الجهات المانحة بقصد تحصيل المزيد من التمويل على وجه السرعة. ففي إحدى الفعاليات السابقة على ذلك؛ وهي الحوار الذي عُقد عن طريق شبكة الإنترنت يوم 14 سبتمبر (أيلول)، شاركت مديرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، السيدة "سامانثا باور" (Samantha Power)، والمبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن، السيد "تيموثي أ. ليندركينغ" (Timothy A. Lenderking)، والمدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، السيد "ديفيد بيزلي" (David Beasley)، بقصد لفت المزيد من الانتباه إلى الأزمة الإنسانية المستمرة في اليمن، ودعوا الجهات المانحة الدولية إلى زيادة التمولات التي تقدمها بقصد تلبية الحاجات المتفاقمة هناك. وكانت نسبة تمويل خطة الإغاثة من الأزمة الإنسانية في اليمن لعام 2021 قد بلغت، يوم 22 سبتمبر (أيلول)، 54% من مقدار التمويل المراد تحصيله إجمالاً.

سقوط الضحايا في صفوف المدنيين وتهجير الناس جراء احتدام الصراع في مأرب

حل شهر سبتمبر (أيلول)، ورحى الصراع ما زالت تدور في مأرب، فألحقت الأضرار بالبيوت، وحملت الناس على النزوح، فضلاً عن إصابة أحد المدنيين جراء ذلك، وفق ما أفادت به جهات الإغاثة. ففي المدة ما بين الثاني والثامن من هذا الشهر، ألحقت سبع غارات جوية بالأضرار بالمناطق السكنية في مديريات جبل مراد ومدغل والرحبة وصرواح؛ وهو أعلى عدد من الهجمات التي شنت في أسبوع واحد منذ اشتداد حدة الصراع في منتصف يوليو (تموز) الماضي. وزاد على ذلك ما أسفرت عنه الغارات الجوية اللاحقة، التي شنت يومي التاسع والرابع عشر من سبتمبر (أيلول)، من مصرع طفل في مديرية الرحبة، وإلحاق الأضرار بالبيوت في مديريات جبل مراد ومجزر ومدغل وصرواح. وقد أدى هذا الاقتتال في مأرب، منذ اشتداد حدته في أواخر أغسطس (آب)، إلى نزوح نحو 650 عائلة من عدة مناطق، وأولها مديريتا جبل مراد والرحبة، وفق ما أفادت به المنظمة الدولية للهجرة (IOM)؛ وهي أحد شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد أفادت المنظمة نفسها، كذلك، بأن المدة ما بين شهر يناير (كانون الثاني) ومنتصف سبتمبر (أيلول) قد شهدت تهجير أكثر من 3,980 عائلة من مأرب؛ وهي المحافظة التي صارت - بوجه عام - ساحة للصراع بين تحالف القوات التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية وقوات الحوثيين في الأشهر الأخيرة. ومن المتوقع، وفق ما تراه جهات الإغاثة الإنسانية، أن يبقى هذا الاقتتال الدائر في مأرب يلقى بظلاله على المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ بل إنه من المرجح أن يدفع ذلك بالمزيد من الناس إلى النزوح.

وقد دعا المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن، والذي عُيّن مؤخراً، السيد "هانز غرونديبرغ" (Hans Grundberg)، إلى وضع نهاية لهذا الصراع الدائر في مأرب؛ وذلك في مذكرة الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في منتصف شهر سبتمبر (أيلول) الجاري. وقد شدّد، في تلك الإحاطة، على تضرر الآلاف من المدنيين من تلك الاشتباكات المتواصلة، ومن بينهم أولئك الذين وفدوا على مأرب نازحين من مناطق أخرى طالتها لظى القتال على جبهات أخرى في البلاد.

الاحتجاجات تخرج عن السلمية مع استفحال الأزمة الاقتصادية جنوبي اليمن

ترددت الأوضاع الأمنية جنوبي اليمن في منتصف شهر سبتمبر (أيلول) الجاري، في خضم تظاهرات واسعة النطاق؛ وإن كانت قد بلغت أشدها في مدينة عدن؛ وهي المظاهرات التي اندلعت احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية وانقطاع الكهرباء وغياب الخدمات العامة، وفق ما أوردته وسائل إعلام دولية. غير أن هذه المظاهرات قد انقلبت إلى اشتباكات دامية في عدد من المديريات في محافظة عدن ومناطق أخرى جنوبي

اليمن؛ إذ اشتبك المتظاهرون مع قوات الأمن التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي؛ وهو الكيان الذي يسيطر عليه على محافظتي عدن ولحج. وقد أسفر ذلك عن مقتل ثلاثة أفراد وإصابة العشرات من المدنيين، فضلاً عن الإصابات التي طالت صفوف قوات الأمن. ورداً على هذا الوضع الأمني المتردي، أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي، يوم 15 سبتمبر (أيلول)، حالة الطوارئ في مختلف أنحاء محافظات الجنوب، وفق ما أوردته وسائل إعلام دولية.

وليست هذه التظاهرات إلا آخر ما استجد من أمثلة على استفحال روح الإحباط لدى الناس جراء استمرار التدهور الاقتصادي. ورغم أن السبب الأول وراء انعدام الأمن الغذائي في مختلف أنحاء البلاد هو ذلك الصراع المحتدم فيها، فإن تفاقم الأزمة الاقتصادية هناك يُلقي عبئاً ثقيلاً على كواهل كثير من اليمنيين، ولا سيما العوائل الفقيرة منهم، وفق ما تفيد به شبكة نُظُم الإنذار المبكر بشأن المجاعات (FEWS NET). ومن ذلك أن سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار قد بلغ في المناطق التي تهيمن عليها حكومة الجمهورية اليمنية جنوبي البلاد، حتى منتصف شهر سبتمبر (أيلول) الجاري، أكثر من 1,100 ريال مقابل الدولار الواحد؛ أي أنه يزيد بنسبة قدرها 60% تقريباً عن سعر صرفه شمالي البلاد؛ وهو أعلى سعر صرف يُسجَل حتى تاريخه في الجنوب. وكان نتيجة استمرار زيادة سعر الصرف على هذا النحو أن زادت أسعار المواد الغذائية وانخفضت القوة الشرائية لدى العوائل. وخير دليل على ذلك، على سبيل المثال، ما رصدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) من زيادة جديدة بنسبة قدرها 7% في متوسط سعر سلة الطعام الأساسية جنوبي اليمن في الأسابيع الثلاثة الأولى من شهر أغسطس (آب) عمّا كان عليه ذلك المتوسط في شهر يوليو (تموز) السابق عليه.

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تُسَلِّم اللقاحات المُخصَّصة لليمن من منظومة كوفاكس (COVAX) في خضم زيادة تفشي فيروس كورونا المستجد في أواخر أغسطس (آب)

تلقت وزارة الصحة العامة والسكان التابعة لحكومة الجمهورية اليمنية في عدن، يوم 29 أغسطس (آب)، نحو 151,200 جرعة من لقاح جونسون آفان (Johnson & Johnson) المضاد لفيروس كورونا المستجد؛ وهي اللقاحات التي قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن طريق منظومة إتاحة اللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد عالمياً، والمعروفة باسم آلية كوفاكس (COVAX). وهذه الشحنة هي الدفعة الأولى من حصة اللقاحات التي تقدمها الحكومة الأمريكية إلى اليمن عن طريق هذه المنظومة، ويبلغ عددها - حسب التقديرات - نحو 504,000 جرعة. وقد وصلت هذه الشحنة من اللقاحات في خضم زيادة أعداد حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في اليمن، في وقت يحذر فيه المسؤولون المعنيون بشؤون الصحة لدى حكومة الجمهورية اليمنية من اندلاع موجة ثالثة من هذا الوباء، وفق ما أفادت به الأمم المتحدة ووسائل إعلام دولية. وكان اليمن قد تلقى، عن طريق المنظومة نفسها، في شهر مارس (آذار)، لقاح من لقاحات أسترازينيكا (AstraZeneca)؛ وذلك من أصل 1.9 مليون جرعة مُخصَّصة لهذا البلد في عام 2021. وكانت الجهات المعنية بشؤون الصحة في البلاد قد أعطت اللقاحات، حتى يوم 12 سبتمبر (أيلول)، إلى أكثر من 323,000 فرد، وفق ما أفادت به منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (WHO).

وقد أفادت المنظمة نفسها - حتى يوم 22 سبتمبر (أيلول) - بوجود أكثر من 8,700 حالة مُؤكَّدة إصابتها بهذا الفيروس، فضلاً عن وفاة 1,654 فرداً بفعل الفيروس نفسه؛ وإن كان من المُرجَّح أن هذه الأعداد أقل من الأعداد الفعلية بسبب ضعف القدرة على إجراء اختبارات الكشف عن الفيروس، وقلة المعلومات التي تتبادلها السلطات المعنية فيما بينها، فضلاً عن إجماع الناس عن الذهاب إلى المنشآت الصحية خوفاً من الوصمة الاجتماعية التي تطول من يُعرَف بشأن إصابته بالفيروس. وكان المسؤولون المعنيون بشؤون الصحة لدى حكومة الجمهورية اليمنية قد أعلنوا دخول البلاد موجةً ثالثةً من هذه الجائحة بعد زيادة أعداد الحالات المُؤكَّدة إصابتها بالفيروس وزيادة عدد أولئك الذين قضوا بسببه جنوبي اليمن في شهر أغسطس (آب)؛ وهي الأعداد التي واصلت الازدياد حتى منتصف سبتمبر (أيلول).

جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الأمريكية

أرقام أساسية

الأمن الغذائي

يتولى مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقديم الدعم بقيمة تزيد عن 500 مليون دولار لصالح برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة عن العام المالي 2021، ويُقدِّم دعمه كذلك إلى نحو 10 منظمات من المنظمات الدولية غير الحكومية بقصد تعزيز الأمن الغذائي في اليمن. ويُقدِّم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تلك المساعدات الغذائية العاجلة عن طريق إتاحة المساعدات الغذائية العينية، ومنها السلع الواردة من الولايات المتحدة، فضلاً عن تقديم الأموال والقوائم للناس بما يُمكنهم من شراء الطعام من الأسواق المحلية، مع إعطاء الأولوية للعائلات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد من المستويات الأشد سوءاً. ويعمل هؤلاء الشركاء، أيضاً، على تعزيز القوة الشرائية للعائلات؛ وذلك بقصد زيادة فرص تحصيل الغذاء لدى الفئات المستضعفة من الناس هناك. ويُقدِّم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العاملون في اليمن المساعدات الغذائية العاجلة إلى أكثر من 11.5 مليون فرد كل شهر.



586,780 طنًا

مترياً

من المساعدات الغذائية العينية
قدمتها الحكومة الأمريكية
بموجب الباب الثاني (Title II)
إلى اليمن في العام المالي 2021

الصحة

تدعم الحكومة الأمريكية المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، فضلاً عن 12 شريكاً تنفيذياً، بهدف دعم إجراء تدخلات الرعاية الصحية التي تحفظ على الناس أرواحهم في خضم النزاع في اليمن، والذي ما زالت رحاه تدور في البلاد بالتزامن مع تفشي وباء الكوليرا وجائحة فيروس كورونا المستجد. ويُقدّم شركاء الحكومة الأمريكية خدمات الرعاية الصحية الأولية، التي تُقدّم غالباً بالتنسيق مع برامج التغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، عن طريق المنشآت الصحية الثابتة والقوافل الطبية المتنقلة التي تخدم المناطق النائية. كذلك، يدعم شركاء الحكومة الأمريكية المتطوعين في مجال الصحة المجتمعية لتشجيع الناس على التماس خدمات الرعاية الصحية عند حاجتهم إليها، بما يُعزّز من النتائج الصحية في نهاية المطاف. إلى جانب ذلك، يقدم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الحوافز المالية للعاملين في مجال الرعاية الصحية والإمدادات الطبية للمنشآت الصحية لتعزيز إتاحة خدمات الرعاية الصحية، في حين يدعم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية كلاً من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بقصد تلبية احتياجات الرعاية الصحية المحددة لدى المهجّرين داخلياً، والمهاجرين، واللاجئين، وغيرهم من الفئات المستضعفة في اليمن.

المساعدات النقدية المتعددة الأغراض

تُقدّم الحكومة الأمريكية الدعم لتقديم المساعدات المالية المتعددة الأغراض لمساعدة العائلات المتضررة من النزاع في اليمن على تلبية حاجتهم الأساسية ودعم الأسواق المحلية في الوقت ذاته. وتتولى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بدعم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، توزيع المساعدات النقدية المتعددة الأغراض على المهجّرين داخلياً واللاجئين في مختلف أنحاء اليمن بقصد تعزيز القوة الشرائية للعائلات في خضم تلك الصدمات والقيود الاقتصادية التي أنتت بها جانحة فيروس كورونا المستجد. ويُقدّم شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المساعدات النقدية المتعددة الأغراض بقصد تمكين العوائل المستضعفة من شراء غاز الطهي والطعام و مواد النظافة الشخصية وغيرها من السلع الأساسية.

التغذية

يُقدّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى شركائه في تقديم المساعدات الإنسانية للوقاية من إصابة الناس هنالك بالهزال – وهو أشد أنواع سوء التغذية فتكاً – وعلاجه في جميع أنحاء اليمن. فبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي و12 شريكاً تنفيذياً، يضطلع مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم المساعدة على تنفيذ البرامج التي تُوضَع وفق الأدلة وتُوجّه إلى مجتمعات بعينها بقصد تقليل معدلات الاعتلال والوفيات الناتجة من سوء التغذية. وتساعد برامج مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الكشف عن الإصابة بالهزال والوقاية من تفشيه والعمل على علاجه، ولا سيما لدى الأطفال والحوامل والمرضعات. ويُقدّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، الدعم الغذائي للعيادات الصحية والفرق الصحية المتنقلة، مع دمج التدخلات التي تُجرى بشأن الصحة والتغذية وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة بقصد تقديم المساعدات الشاملة إلى المتضررين من السكان.

الحماية

وتقوم الحكومة الأمريكية، بما تُدَيّمه من دعم إلى المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وسبعة شركاء تنفيذيين، على إجراء المزيد من تدخلات الحماية العاجلة في جميع أنحاء اليمن. ويعمل شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على تلبية الاحتياجات اللازمة لحماية الأطفال وتعزيز الصحة الذهنية والدعم النفسي الاجتماعي، والحد من وقوع العنف في حق المرأة والطفل والتصدي له حال وقوعه، والإغاثة من المخاوف والانتهاكات المتعلقة بالحماية عن طريق تقديم خدمات إدارة الحالات المتخصصة، وأعمال التعبئة المجتمعية، وجهود التخفيف من الأخطار المتعلقة بالحماية. ومن ذلك أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتولى، بتمويل من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية



33.5 مليون

دولار

قيمة التمويل المُخصَّص من الحكومة الأمريكية للعام المالي 2021 دعماً للبرامج الصحية التي تهدف إلى حفظ أرواح الناس



8

شركاء تنفيذيين للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لبرامج المساعدات النقدية المتعددة الأغراض



14

شريكاً تنفيذياً من شركاء الحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لبرامج التغذية



10

شركاء تنفيذيين للحكومة الأمريكية يقدمون الدعم لتدخلات الحماية العاجلة

الأمريكية، إدارة مجموعة العمل المعنية بشؤون الحماية، وتُقدّم خدمات الحماية لتلبية احتياجات المهجّرين داخليًا واللاجئين وغيرهم من الفئات السكانية المستضعفة في جميع أنحاء البلاد، ومن ذلك الاضطلاع بأعمال تعزيز الصحة الذهنية والدعم النفسي الاجتماعي، وتقديم المساعدات القانونية لتيسير الحصول على مستندات إثبات الهوية، والمساعدات العامة. كذلك، تُوجب الحكومة الأمريكية على جميع شركائها تضمين مبادئ الحماية وتعزيز التمكين المُهدّف والكرامة والسلامة للمستفيدين في جميع أعمال التدخل المدعومة من الحكومة الأمريكية ممّا يضطلع بإنجازه هؤلاء الشركاء في اليمن.

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

تُقدّم الحكومة الأمريكية الدعم إلى المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، و15 منظمة دولية غير حكومية، بقصد زيادة تمكين الناس في اليمن من تحصيل المياه الصالحة للشرب ووقايتهم من تقشي الأمراض المعدية، ومنها: وباء الكوليرا وفيروس كورونا المستجد، وإغاثتهم منها. ويُجري شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أعمال التدخلات العاجلة بشأن إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة للمهجّرين داخليًا وغيرهم من المستضعفين، ومن ذلك توزيع مجموعات مستلزمات النظافة الشخصية، وأنشطة التوعية بالنظافة الشخصية، وإصلاح منظومات الإمداد بالمياه التي تضررت بسبب النزاع، وخدمات الإمداد بالمياه نقلاً بالشاحنات. كذلك، يُجري شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية أعمال التدخل بتقديم خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة لتلبية احتياجات الفئات المتضررة من الصراع وكذلك المهاجرين واللاجئين الوافدين من القرن الإفريقي إلى اليمن.



29.7 مليون دولار

قيمة التمويل المُخصّص من الحكومة الأمريكية للعام المالي 2021 دعماً لبرامج خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

موجز السياق

- في المدة ما بين منتصف عام 2004 ومطلع عام 2015، ألقى الصراع المحتدم بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية والمعارضة من قوات الحوثيين في شمال البلاد بظلاله على أكثر من مليون فرد؛ وهو ما دفع بالناس إلى النزوح بأعداد كبيرة مرّةً من بعد أخرى، واستفحال الاحتياجات الإنسانية هنالك. كذلك، أسفر تقدم قوات الحوثيين جنوبًا في عامي 2014 و2015 عن اتساع رقعة أرض الصراع المسلح؛ وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية هنالك.
- وفي مارس (آذار) عام 2015، بدأ التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية شن غاراته الجوية على الحوثيين والقوات المتحالفة معهم بهدف وقف توسعهم جهة الجنوب. وقد أدى هذا النزاع المستمر منذ عام 2015 إلى إلحاق الأضرار بالبنية التحتية العامة وتدميرها، وانقطاع الخدمات الأساسية، وخفض الواردات التجارية إلى نسبة ضئيلة من المستويات المطلوبة لدعم سكان البلاد؛ ذلك أن اليمن يستورد، في العادة، معظم إمداداته الغذائية.
- ومنذ مارس (آذار) عام 2015، تسبب النزاع الدائر هنالك – إلى جانب الأزمة الاقتصادية، وارتفاع معدلات البطالة، والتزعزع الذي طال أمده، وارتفاع أسعار الأغذية والمحروقات – في احتياج نحو 20.7 مليون فرد إلى المساعدات الإنسانية، ومنهم نحو 12.1 مليون فرد بحاجة إلى المساعدات العاجلة. وقد دفع هذا النزاع بأكثر من 4 ملايين فرد إلى النزوح؛ وإن عاد منهم عدد يُقدّر بنحو 1.3 مليون فرد إلى مواطنهم الأصلية، وفق تقييم أجرته المنظمة الدولية للهجرة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2018؛ وإن كانت تقلبات الأوضاع الراهنة قد حالت بين وكالات الإغاثة وجمع البيانات الديموغرافية الوافية الدقيقة في هذا الشأن.
- وبتاريخ 17 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 2020، أعاد السفير الأمريكي كريستوفر ب. هنزل (Christopher P. Henzel) الإعلان عن حالة الكوارث في اليمن للعام المالي 2021 بسبب استمرار الاحتياجات الإنسانية جراء الطوارئ الكبرى وما للأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد من آثار في المستضعفين من السكان.

التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2021¹

المبلغ	المكان	العمل	الشريك التنفيذي
مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية			
119,603,433 دولارًا	أبين، وعدن، وأمانة العاصمة، وعمران، والبيضاء، والضالع، وذمار، وحضرموت، ولحج، والحديدة، وإب، والجوف، لحج، والمهرة، ومأرب، والمحويت، وريمة، وصعدة، وصنعاء، وشبوة، وسقطرى، وتعز.	الزراعة، ونُظُم السوق والتعافي الاقتصادي (ERMS)، والمساعدات الغذائية، والصحة، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم (HCIMA)، والدعم اللوجستي، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والتغذية، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	الشركاء التنفيذيون
18,000,000 دولار	عدن، وإب، ولحج، ومأرب، وشبوة، وتعز.	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم، والصحة، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	المنظمة الدولية للهجرة
1,000,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم	منظمة الأغذية والزراعة
5,000,000 دولار	عدن، وأمانة العاصمة، والحديدة، ومأرب، وشبوة، وتعز	الصحة والحماية	صندوق الأمم المتحدة للسكان
4,890,730 دولارًا	أبين، وعدن، والضالع، وحضرموت، والحديدة، والمهرة، ولحج، ومأرب، وشبوة، وسقطرى، وتعز	1,390 طنًا مترقيًا من المساعدات العينية الأمريكية من مواد التغذية	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
8,801,104 دولارات	في جميع أنحاء البلاد	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)
484,395,840 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	المساعدات الغذائية: 586,780 طنًا مترقيًا من المساعدات الغذائية العينية الأمريكية	برنامج الأغذية العالمي
68,543,045 دولارًا	في جميع أنحاء البلاد	المساعدات الغذائية على هيئة القسائم، ومواد التغذية، والدعم اللوجستي	
431,496 دولارًا		دعم البرامج	
710,665,648 دولارًا			إجمالي التمويل المُقدَّم من مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية			
39,600,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	الصحة والحماية	شريك تنفيذي
55,600,000 دولار	في جميع أنحاء البلاد	نُظُم السوق والتعافي الاقتصادي، والصحة، وتنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات وإجراء أعمال التقييم، والدعم اللوجستي، والمساعدات النقدية المتعددة الأغراض، والحماية، والإيواء والتوطين، وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
95,200,000 دولار			إجمالي التمويل المُقدَّم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية
805,865,648 دولارًا			إجمالي التمويل الإنساني من الحكومة الأمريكية استجابةً للوضع في اليمن للعام المالي 2021

¹ يشير عام التمويل إلى تاريخ التعهد بسداد تلك الأموال أو الالتزام بضعها، وليس إلى تاريخ تخصيصها. وتعكس هذه المبالغ، من ثم، التمويل المعلن عنه حتى يوم 22 سبتمبر (أيلول) 2021.

² قيمة المساعدات الغذائية وتكاليف النقل وفق تقديرها وقت الشراء؛ وهي قيمة قابلة للتغيير.

المعلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي التبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للإغاثة من الكوارث في جميع أنحاء العالم على هذا الموقع الإلكتروني: interaction.org.
- تحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المستلزمات المطلوبة (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومن هنا طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله على نحو سريع للغاية دون تحمل نفقات في ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان تقديم المساعدات المناسبة من الناحية الثقافية والغذائية والبيئية.
- وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
 - مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: cidi.org
 - ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على هذا الرابط: reliefweb.int.

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يطلع بها مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work